

سد النهضة-على طاولة مجلس الأمن-اليوم



أكد سامح شكري، وزير الخارجية المصري، أن بلاده لن تسمح بتهديد أمنها المائي، ولجأت إلى مجلس الأمن لمنع تزايد الاضطرابات في المنطقة بعد التعتن الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة. وقال شكري في كلمته أمام مجلس الأمن مساء الاثنين لمناقشة أزمة سد النهضة، إن هناك خطراً وجودياً يهدد بالافتتات على المصدر الوحيد لحياة أكثر من 100 مليون مصري، ألا وهو سد النهضة الإثيوبي، مضيفاً أن المشروع الضخم الذي شيدته إثيوبيا على النيل الأزرق، يمكن أن يعرض أمن وبقاء أمة بأسرها للخطر بتهديده لمصدر الحياة الوحيد لها.

وأضاف أن مصر تؤيد تحقيق الأهداف التنموية للشعب الإثيوبي، وهو هدف تسانده وتدعمه، لكن من الضروري إدراك أن مشروعاً بهذا الحجم، وهو أضخم مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية في إفريقيا، يهدد مقدرات ووجود ملايين المصريين والسودانيين.

وذكر أن ملء وتشغيل السد بشكل أحادي، ودون التوصل لاتفاق يتضمن الإجراءات الضرورية لحماية المجتمعات في دولتي المصب، ويمنع إلحاق ضرر جسيم بحقوقهما، سيزيد من التوتر ويمكن أن يثير الأزمات والصراعات التي تهدد الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل.

ودعا شكري مجلس الأمن إلى النظر في هذه القضية باعتباره المحفل الذي أوكل المجتمع الدولي إليه مسؤولية فريدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مطالباً أن يمارس المجلس مهامه بيقظة لتلافي تصاعد التوتر، ومنع اندلاع الصراعات، واحتواء الأزمات التي تهدد المساس بالسلم في إقليم يعاني قدراً من الهشاشة.

مخاطر على 150 مليون مصري وسوداني

وأكد أن مصر كدولة مسؤولة ارتأت عرض الأمر على مجلس الأمن لتجنب المزيد من التصعيد ولضمان ألا تتسبب الإجراءات الأحادية في تقويض فرص التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، أو المساس بحقوق ومصالح دولتي المصب، وهو الأمر الأكثر خطورة، تعريض حياة أكثر من 150 مليون مواطن مصري وسوداني للخطر، على نحو يفاقم التوتر في منطقة غير مستقرة.

وقال إنه إذا تم ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي، وفي غياب اتفاق يحقق المنفعة للجميع ويحمي الأرواح وسبل العيش لمجتمعات دولتي المصب، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم الواقع الهيدرولوجي الصعب ويعرض الملايين في مصر والسودان للخطر.

وأكد شكري أن مصر انخرطت خلال ما يقرب من عقد كامل من الزمان في مفاوضات مضمينة حول سد النهضة، وكان هدفها خلال هذه المفاوضات الشاقة هو الوصول إلى اتفاق عادل يمكن إثيوبيا من تحقيق أهدافها التنموية المشروعة وفي نفس الوقت يقلص من الآثار العكسية والضارة لهذا السد على المجتمعات في دولتي المصب، مضيفاً لقد عملنا وبدلنا الجهد للتوصل إلى هذا الاتفاق حتى تستفيد إثيوبيا من القدرات التنموية لهذا السد مع الحد من مخاطره على كل من مصر والسودان. وأوضح أنه ومع قرب انتهاء عملية إنشاء سد النهضة، وبعدما ثبت عدم نجاح كافة الأطر التفاوضية السابقة، فقد دعت مصر الولايات المتحدة الأميركية والبنك الدولي، باعتبارهما شريكين دوليين لجمع الأطراف، المشاركة في محادثتنا للمعاونة في جسر الهوة بين دولنا الثلاث، مشيراً إلى أن هذا المسار، ولأول مرة منذ ما يقرب من عقد من المحادثات وبعد مفاوضات مكثفة شاركت فيها الدول الثلاث، تم التوصل إلى اتفاق تم إعداده برعاية الولايات المتحدة وبمساهمة فنية من قبل البنك الدولي، وهو الاتفاق الذي قبلته مصر ووقعته بالأحرف الأولى ورفضت إثيوبيا توقيعه في آخر لحظة، رغم أنه وفر حلاً عادلاً ومتوازناً يراعي مصالح كافة الأطراف ويحفظ حقوقها المائية. وأكد شكري أن ملء سد النهضة بشكل أحادي ودون اتفاق مع مصر والسودان سوف يهدد مصالح دولتي المصب اللتين يعتمد وجودهما وبقاؤهما على نهر النيل، كما أن تشغيل هذا السد العملاق بشكل أحادي قد يكون له تأثيرات اجتماعية واقتصادية مدمرة سوف تؤثر على كافة مناحي الأمن الإنساني للمصريين، بما في ذلك الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن البيئي والصحة العامة، مضيفاً أن ذلك سيعرض الملايين لمخاطر اقتصادية وسؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن التأثير على النظم البيئية والتنوع البيولوجي وزيادة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وناشد وزير خارجية مصر مجلس الأمن حث الأطراف على التفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق حول السد، والامتناع عن أي إجراءات أحادية حتى إبرام هذا الاتفاق، مشيراً إلى أن مصر تقدمت بمشروع قرار لتداول مجلس الأمن بشأنه، وهو النص الذي يتسق مع مخرجات اجتماع هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي، حيث يدعو الدول الثلاث للتوصل إلى اتفاق حول سد النهضة في غضون أسبوعين، ولعدم اتخاذ إجراءات أحادية، ويؤكد على الدور الحيوي لسكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأوضح أن مشروع القرار الذي تقدمت به مصر لا يرمي إلى الافتتات على أي عملية تفاوضية أو استباقها، وإنما يهدف إلى تأكيد اهتمام وحرص المجتمع الدولي، على أعلى مستوى، على التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة، وإدراكه لخطورة اتخاذ أي إجراءات أحادية في هذا الشأن.

إثيوبيا تعترض على إحالة سد النهضة لمجلس الأمن

وفي كلمته أمام المجلس، انتقد مندوب إثيوبيا إحالة ملف سد النهضة لمجلس الأمن، متهماً مصر باتخاذ إجراءات أحادية

وقال إن أي نزاع حول مياه نهر النيل يمكن فضه بالوساطة وإحالته لرؤساء الدول

و.حث المندوب الإثيوبي، مجلس الأمن على إحالة ملف سد النهضة للاتحاد الإفريقي

إثيوبيا: لا يمكن تسييس قضية سد النهضة

واعتبر أن إحالة ملف سد النهضة إلى مجلس الأمن الدولي بمثابة تسييس للقضية

و.وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة، اليوم الاثنين، بشأن مفاوضات سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا

و.استبقت مصر الجلسة بإجراء سلسلة اتصالات ومشاورات رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن

وقامت مصر بالتنسيق مع فرنسا، التي تترأس مجلس الأمن خلال شهر يونيو الجاري، وكذلك مع الولايات المتحدة التي استضافت عدة جولات للمشاورات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان

وكان الاتحاد الإفريقي قد عقد قمة مصغرة يوم الجمعة الماضي، أسفرت عن التزام إثيوبيا بعدم اتخاذ إجراء أحادي في شأن ملء السد، قبل حل الأزمة، وتحديد إطار زمني ملزم خلال أسبوعين

وجاءت جلسة مجلس الأمن المرتقبة وسط انفراجة في المفاوضات بين الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا، بعد تدخل الاتحاد الإفريقي الذي أكد على حدوث تقدم في المفاوضات

يذكر أن سد النهضة صمم ليكون أكبر سد في إفريقيا، ضمن خطة إثيوبيا لتصبح أكبر مصدر للطاقة في القارة، عبر توليد 6 آلاف ميغاواط من الكهرباء

كما أن بحيرة السد هي بمثابة خزان يمتد على مساحة 1600 كم مربع

وملء البحيرة يتطلب من 5 إلى 15 سنة، بسعة تخزينية 74 مليار متر مكعب، وهي سعة تساوي حصتي مصر والسودان من مياه النيل، مما سيحرم مصر والسودان من تدفق 15 مليار متر مكعب من المياه سنويا

وتطالب مصر بملئه على مدى 7-10 سنوات، فيما تريد إثيوبيا تريده ملاء خلال 4 سنوات فقط